شرارة قلم

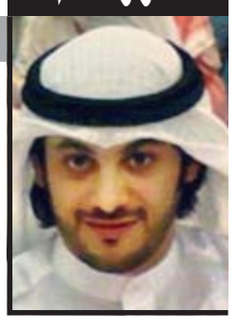

حسن الهداد

كتبته منذ عام.. وأكرره

كتبت هذا المقال منذ عام تقريبا، وأكرره اليوم لأن تساؤلاتي بعد انخفاض سعر برميل النفط باتت ضرورة، هكذا تخيلت وهكذا سألت وهكذا طلبت وقلت هكذا قبل عام.

تخيلوا معي، في حال هبوط سعر البرميل إلى 45 دولارا، أليس من مسؤوليتنا الوطنية أن نطرح تساؤلات افتراضية، هل سيستمر المستوى المعيشي للفرد الكويتي، كما هو الحال اليوم؟ وهل الحكومة مستعدة لمثل هذه الظروف؟ إذا كنا نعيش اليوم حالة انتعاش في الميزانية العامة للدولة، التي حصة إيرادات النفط منها تبلغ نحو 95٪، غدا قد تتغير الأوضاع ويصبح النفط بلا قيمة في حال اكتشاف مورد جديد بديل عنه أو سعره هبط إلى القاع، لذا من الأولى اليوم أن نفكر في استثمار الأموال لتحقيق مصدر دخل آخر، يسد أي حالة عجز محتملة قد نفاجأ بها بدلا من هدر الأموال على مصروفات غير منطقية والأمثلة عليها كثيرة. تعالوا معي، لنرى إيرادات الميزانية العامة للدولة، وأنواع مصروفاتنا، ومن ثم نتساءل عن الخطر الذي قد يجتاح وضعنا المعيشي.

إن إجمالي إيرادات الميزانية العامة للدولة بلغت 20 مليارا و690 مليون دينار، وتتضمن الميزانية 5 أنواع في المصروفات هي «المرتبات، المستلزمات السلعية والخدمية، وسائل النقل والمعدات والتجهيزات، المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة، المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية». وباب الرواتب يعد من أخطر أنواع المصروفات، ويبتلع النسبة الكبرى من نصيب الميزانية نتيجة التخبط في منح الكوادر والزيادات غير المدروسة والتي من شأنها لم تحقق العدالة والمساواة بين موظفي الدولة.

فالحكومة اليوم مطالبة بإقرار بديل استراتيجي للرواتب حتى ينهي حالة الفوضى في مسألة الفوارق الكبيرة بين أصحاب التخصص الواحد وأصحاب الدرجات الوظيفية والشهادات العلمية، فضلا عن سد باب المطالبات العشوائية في المستقبل حتى لا يتضخم الباب أكثر مما هو عليه الحال اليوم.

مع حالة الانتعاش التي نعيشها اليوم بفضل ارتفاع برميل النفط إلا أننا مازلنا نعاني مشاكل كثيرة، أبرزها قضايا الإسكان والصحة والتربية ناهيك عن تعطيل ملموس في عجلة التنمية، فالسؤال: لماذا لا نستغل الفوائض المليارية بالاستثمار حتى ننعم بمصدر دخل جديد بالإضافة إلى مصدر النفط؟

هناك تجارب كثيرة لماذا لا نستفيد منها؟ فعلي سبيل المثال التجربة الماليزية خير برهان ولعلها تكون طريقا يرسم لنا. كان زيت النخيل المصدر الرئيسي لماليزيا وصادراته بلغت نحو 28 مليار دولار سنويا، واستغل رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد آنذاك هذا المصدر في تحقيق مصادر دخل أخرى على الصعيد الصناعي والزراعي والسياحي، حتى انخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر إلى 5٪ والتي كانت تصل إلى 52٪ في عام 1970، وزاد نسبة دخل الفرد، وانخفضت نسبة البطالة إلى 3٪، رغم ان عدد سكان ماليزيا 27 مليون نسمة تقريبا، ويعد هذا إنجازا عظيما في تاريخ ماليزيا.

من ماليزيا، أعود إلى الكويت، الخطر يحدق بنا وبالأجيال المقبلة، هذه ليست طرفة بل حقيقة علينا تقبلها، حتى نبدأ بإصلاح أوضاعنا للأفضل، بفضل الله نملك كل المقومات، وفوائض مالية جيدة، فإن لم نستغلها اليوم لكسوة سنوات العجاف فسيأتي يوما نعض فيه أصابع الندم.

المرحلة المقبلة صعبة جدا، وعدد السكان في تزايد ملحوظ، فمن الأولى أن نصنع بلدا دائما قائما على ذراع أبنائه، فالمسؤولية اليوم تقع على الجميع وأولهم على الحكومة وعلى مجلس الأمة، فبدلا من مضيعة الوقت على سجالات زيادة علاوة الأولاد المقدرة بـ 15 دينارا، على النواب إنقاذ البلد بتشريع قوانين من شأنها تساهم في تحقيق مصدر دخل جديد ينفع لليوم الأسود لا قدر الله، وكل شيء جائز إن لم نخطط جيدا لإنقاذ معيشة المواطن من شبح أسعار برميل النفط المتحركة حسب الأحداث والظروف.

وأنجح استثمار هو استغلال الفوائض المالية بمشاريع داخلية وخارجية تنهض بسواعد أبناء الكويت فضلا عن تعديل قوانين الاستثمار الداخلي للمستثمر الأجنبي، واستغلال أمواله في تنمية الجزر الكويتية. هذا ما كتبته قبل عام، ولكن لا حياة لمن تنادي، ونسأل الله أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه.

في الصميم

www.leeesh.com

م.غنيم الزعبي

اللي يبي طبية عطوه بالتلفون وارحموا المستوصفات

يوميا يتكرر نفس المنظر في مستوصف المنطقة خاصة عند عيادة النساء وقبل إغلاقها بساعة أو ساعتين، تتكدس عشرات السيدات أمام العيادة والطلب واحد، دكتور لو سمحت أبي طبية، إذا كان الدكتور واقعيا ويريد تمشية الأمور وعدم إضاعة وقت يستحقه المرضى الحقيقيون الواقفون خارج عيادته ضغط الكمبيوتر وطبع الطبية، أما إذا كان دكتور «حقاني» ويرفض إعطاء من لا يستحق طبية فإن الجدال بينه وبين من تريد الطبية سيمتد على الأقل إلى ثلاث دقائق وينتهي أحيانا بشجار وتوجيه كلمات قاسية للطبيب الذي سيثور لكرامته ويخرج من العيادة غاضبا وهو يكلم نفسه.

والذي يدفع الثمن في كلتا الحالتين هو المريض الحقيقي الذي يتلوى من الألم خارج العيادة ولا يستطيع الدخول بسبب أهل الطبيات.

من بداية تطبيق نظام الطبيات الجديد وهناك هجوم كثيف ومتواصل على مستوصفات الضواحي للدخول على الطبيب للحصول منه على طبية، وفي كثير من الحالات لا أبالغ بالقول إنه من بين عشرة مرضى خارج غرفة الطبيب منهم سبعة أتوا لأخذ طبيات، تصوروا كم من الوقت والجهد يتم استنزافهم بسبب هذه الطريقة التي تحولت إلى أوتوماتيكية.

كل من يطلب الطبية يتم إعطاؤه ونادرا ما يرفض طلب أحد لعدم تضييع الوقت في النقاش والجدال الذي يعتقد الكثير من الأطباء أنها معركة خاسرة، فإن لم يعط هذا المريض طبية فسيذهب لدكتور آخر يعطيه إياها أو يحضر واسطة من المستوصف كالكاتب أو أمين المستوصف، لذلك تجد الطبيب يختصر الموضوع ويسأله «كم يوما تريد؟».

السؤال الذي يطرح نفسه «دام الدعوة سهالات» والجميع يحصل على طبية بمجرد طلبه إياها لماذا كل هذا العناء والجهد وتضييع وقت الدكاترة والتسبب في زحمة وهمية في المستوصفات؟ لماذا لا يتم إعطاء الموظف الطبية عن طريق التلفون؟ وكفى الله المؤمنين شر القتال.

في النهاية هذا الموظف سيدفع ثمن هذه الطبيات كخصم من راتبه وتقليل فرصه في الحصول على ترقية أو أعمال ممتازة والقانون نظم هذه العملية وهو إجراء متبع في أميركا وبعض الدول الغربية، فيكفي أن يتصل الموظف بجهة عملة ويطلب إجازة طبية (call in sick) وطبعا العملية منظمة وليست مفتوحة على الآخر فإذا تجاوزت طبياتك حدا معينا يتم فصلك بحجة العجز عن العمل.

بالنسبة للطبيات في الكويت فصدق أو لا تصدق أنها مصدر دخل لا بأس به للحكومة، فهناك مبلغ مالي مهول يتم خصمه من رواتب طالبي الطبيات يتراكم في نهاية السنة في ميزانية الوزارة.

نقطة أخيرة: الوضع الحالي هو إنهاك لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية (المستوصفات) وتعطيل لها عن واجبها الأصلي بمعالجة أهل المنطقة كما أنها تسبب توترا كثيرا للطبيب الذي يرى نفسه قد تحول إلى فقط طباع للإجازات الوهمية، لذلك رأفة بالمستوصفات والدكاترة أرجو أن تفكر وزارة الصحة في اقتراحي بإعطاء الطبيات عن طريق التلفون وليتحمل الموظف تبعات الطبيات الكثيرة مع جهة عمله.

محلك سر

Nermin_alhoti@hotmail.com

د.نرمين يوسف الحوطي

مو ناقصنا غير الطمباخية

في الأسبوع الماضي كانت نهايته شبه تراجيديا لما انتهت به نهاية فريقنا الكويتي بخروجه من الدور الخليجي وكانت نهاية مسرحيتنا مأساوية بخسارة فريقنا بنتيجة شبه هزلية وهي خمسة أهداف للفريق العماني «ألف مبروك وعليكم بألف عافية» مقابل لا شيء لفريقنا ومن هنا كانت الفاجعة لأغلبية المجتمع الكويتي.

بعيدا عن الكرة والطمباخية لأنني لست متعمقة في الهندسة الكروية، وبالرغم من هذا حزنت كأي مواطن كويتي كان يتمنى الفوز لدولته أو على الأقل التعادل لفريق له تاريخ كروي على الأقل في دول الخليج، انتهت المباراة وكنت أظن بأن ستارة المسرحية ستسدل بعد انتهاء روايتنا بهزيمة فريقنا ولكن ما ظننته كان خاطئا ففجأة وبلمح البصر تحولت روايتنا من خشبة المسرح إلى عالم الطبيعة لتصبح كارثة من كوارثها، في دقائق بسيطة ومعدودة وجدنا أنفسنا أمام زلزال يرج المجتمع الكويتي وتتابع زلزال خسارتنا هزات كروية متتابعة في الطبقات السياسية إلى أن سيست الطمباخية.

تلك هي الحقيقة ولم أبالغ فيها عندما أشبه خسارة فريقنا بالزلزال وتوابعه كانت كما لو أنها «القشة التي قصمت ظهر البعير»، فمع تتبع التويتر وأقلام بعض الصحف والتصريحات لبعض النواب جعلت من الهزيمة كارثة إلى أن أصبح الموضوع تهديدات بين كم من الأطراف سواء سياسية أو كروية وللأسف في زحام الهزيمة تناست الغالبية السياسية مشاكل وأعباء يتحملها الشعب الكويتي والسبب طمباخية.

لا بد أن نعترف بأننا أصبحنا رموزا كروية يلعب بها في الملعب السياسي، ولن أخوض الكثير لأنني لا أعرف أبعاد توابع زلزالهم ومثل ما يقول أهلنا: «الله يجعلنا من هذا جهالة» ولكن أريد أسأل نواب الأمة الذين أقسموا بأن يحافظوا على الكويت وشعبها وأن يطبقوا الدستور الكويتي: أين أنتم من قرارات وزارة التربية؟ أين أنتم من تفشي المخدرات في الكويت؟ أين أنتم من إهدار المال العام من خلال اللجان والاجتماعات؟ أين أنتم من تقارير ديوان المحاسبة؟ أين أنتم من الصحة؟ أين أنتم؟ وكم أين أنتم يا نواب الأمة! كفاكم لعب طمباخية بشعب الكويت.

مسك الختام: لله الأمر من قبل ومن بعد.

حديث المدينة

mubarakalenezi@hotmail.com
@engmubarakq8

م. مبارك عبدالرزاق العنزي

إنها قطر وليست إسرائيل..

عندما نجحت مساعي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله، ومساعي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، في رأب الصدع الخليجي فيما يخص العلاقات القطرية مع الإمارات والبحرين التي توجت إيجابا على هامش الاجتماع التكميلي الذي عقد في العاصمة السعودية (الرياض)، رأينا تفاوتا غريبا من قبل بعض متسلقي الصحافة الخليجية والعربية والتقليل من مستوى هذا التحرك النبيل الذي يتزامن مع رجوع سفراء الدول الثلاث والدفع من جانب القمة الخليجية المزمع عقدها في الدوحة خلال ديسمبر القادم، وما إن تقاربت وجهات نظر القادة إلا وانهالت ثلة كريهة من الفيروسات والجراثيم الصحافية والأقلام النتنة، التي خرجت مأمورة من كل حدب وصوب طامحة في جعل دولة قطر الشقيقة ندا وخصما وكأنها إسرائيل ثانية وعدو لدود لمنظومة الخليج العربي.

لذلك لن أتوانى قيد أنملة في ذكر النقاط الجوهرية والتي تمحورت تباعا حول كسر أذرع حقيقة الأحداث السابقة واللاحقة، ولا بد أن يقتنع الجاهلون بأن دولة قطر الشقيقة لها كيانها واستقلالها التام مما يوفر لها المناخ السياسي المريح في غرس مكانها في خارطة العالم بحسب ما يتوافق مع رؤيتها وثقلها وتوازنها في كل المستويات، ولعل الحديث عن احتضان مونديال كأس العالم 2022 دليل يؤهل لها أبعادا ورؤى مشروعة بعكس ما يروج من بعض متسلقي الإعلام وغيرهم من المنافقين فحيوية قطر العروبية اليافعة خلقت عند البعض حالة من الخلط بين طموحاتها وبين حساسية علاقاتها السياسية مع الأحداث المتسارعة، لاسيما التطبيع مع حكومة السيسي لوجستيا، علاوة على الانزعاج من الأجواء الإعلامية الشفافة في قناة الجزيرة على إثر نقل الأحداث الدقيقة والمهمة في مصر وخاصة بعد حكم الرئيس مرسي والظروف التي انساقت إلى هذه اللحظة، وأخيرا التوجس من التصنيف فيما يسمى بالإرهاب ورموزه، إلا أن طفحت على السطح ملامح فضفاضة تحوم حول الشأن الداخلي الشعبوي الخليجي، وحق تقرير المصير.

أنا أقول وبكل صراحة مطلقة بأن الهجوم على الشقيقة قطر لن يجدي نفعا، وأن الأصوات الناعقة لا بد لها أن تتوقف عن محاولة النيل من سياسة قطر الداخلية والخارجية وترك السياسة لأهل السياسة وعبر القنوات الرسمية الضيقة، فقطر قبل كل شيء دولة شقيقة أصيلة، تجمعنا معها أخوة وعمومة وخؤولة وقرابة ومصير لا يتزعزع أبدا.

وإن كانت قطر صغيرة في حجم أراضيها، لكنها كبيرة في فرد أجنحتها في كل موقع ومناسبة وحدث، فميزانها ثقيل جدا جدا وهذا ما يجهله الجهلاء لذلك لنترك قادة دول مجلس التعاون يتحاورون ويتجاذبون ويتآخون على طاولة الخليج العربي ومصيره الأوحد، فالحوار الأخوي البناء هو الملاذ الأقوى والأنقى في تصفية الأجواء وعودة المياه إلى مجاريها الحقيقية دون كدر أو عناء ولا عزاء للمطبلين الحاقدين. اللهم وحد البيت الخليجي، واحفظه من كل مكر وكيد، ومن أراد به سوءا فأشغله في نفسه، واجعل تدبيره تدميره، اللهم آمين.. اللهم آمين.

زبدة الكلام

aleqtsadi@hotmail.com
madhialhajri@

ماضي الهاجري

فنادق 5 نجوم في السكن الخاص!

برزت في الآونة الأخيرة ظواهر جديدة من قبل العمالة الآسيوية والعزاب في مناطق سكنية مليئة بالمواطنين وعوائلهم في غياب تام للأجهزة الرقابية من البلدية او التجارة او الداخلية، اذ يقوم البعض من العمالة الآسيوية بتأجير منزل كامل وسط المناطق السكنية ويقلبه الى فندق 5 نجوم على الطريقة الآسيوية بتوفير المأكولات من الوجبات الثلاث وغرف للاستراحة واحيانا للنوم وهناك صالات يجتمعون فيها للتحدث وأخرى لاجراء الاتصالات الدولية دون حسيب ولا رقيب للأسف!

وما اتحدث عنه اليوم رسالة للمسؤولين، فهذه الظاهرة بدأت تنتشر رغم عواقبها وخيمة على المجتمع، خصوصا ان تلك الفنادق التي للأسف يتم استئجارها هي عبارة عن منازل خصصت للسكن الخاص للمواطنين وفي مناطق مليئة بالعوائل والاطفال ما يدعو الى القلق الدائم من قبل المواطنين على سلامة ابنائهم من تلك العمالة العرابية التي اصبحت منتشرة للاسف وسط الأسر الكويتية بمساعدة بعض المواطنين الذين سمحوا لتلك العمالة باستئجار منازلهم ليستغلوها هذا الاستغلال السيئ الذي تصحبه مخاوفه كثيرة من قبل الاهالي وسط المناطق السكنية.

كما اننا نكتب للمواطنين لتوعيتهم، ونناشد من يعلم بتلك الاماكن ان يبلغ اقرب مخفر تابع لمنطقته حتى لا يعطي لهذه الفئة الفرصة لان تعبث بالبلاد وان تشكل خطرا على الأسر في مناطقهم السكنية، وفي الوقت نفسه على الجهات المسؤولة ان تفتش في تلك المناطق لتحاسب من يتعمد منح منزله لعمالة عزابية وسط مناطق سكانية مليئة بالعوائل والاطفال.

● **زبدة الكلام:** منا لكم يا مسؤولي البلدية والتجارة والداخلية.

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشيدي

5 دقائق للتصويت

توطئة: يقول الكاتب الأميركي الراحل البرت هوبارد: «كل رجل لا بد أن يمر بخمس دقائق من الغباء، الحكمة هنا ألا تزيد فترة الغباء عن تلك المدة».

□□□

بالمناسبة لا تستغرق عملية الاقتراع في أي لجنة أكثر من خمس دقائق، ويبدو أن بعضا من الناخبين يتعرضون للعنة الدقائق الخمس من الحصة التي يفترضها هوبارد، لذا تأتي بعض مخرجات العملية الديموقراطية خاضعة للطائفية والقبلية والفئوية، أعني مسألة اختيار أعضاء المؤسسة التشريعية تقع على الناخب بالدرجة الأولى، ومهما دار الحديث حول وجود تدخلات نافذين وقوى اقتصادية وشيوخ في العملية السياسية إلا أنه في الحقيقة المفتاح الأول والأخير هو الناخب وليس أي أحد آخر، قد تؤثر التدخلات بنسبة 2 أو 4٪ ولكن كلمة الفصل هي في ورقة اقتراع الناخب، الحكومة ليس لها دخل، وحتما المال السياسي ليس له دخل حتى ولو كان شلالا يجري من تحت كل دائرة، فالمسؤولية في الاختيار تقع على الناخبين، فإذا كان الناخب يختار ابن عمه لصلة الدم ولا يختار الدكتور لذات السبب، فما دخل الحكومة هنا وما دخل النافذين، المشكلة في القاعدة لدينا وليست في القمة؟

□□□

الناخب في الكويت لم يصل إلى درجة الوعي السياسي المناسبة التي تمنحه استقلالية عن كل القيود الطائفية والفئوية والمناطقية والعرقية، وأعني هنا الأغلبية، الكارثة أن من بينهم مثقفين وإعلاميين وأكاديميين متخصصين.

□□□

عودة إلى المشكلة، كما ذكرت المشكلة في العقلية التي تحكم كثيرا من الناخبين، وهم أنفسهم الذين يغردون بالرأي ضد المجلس الحالي، ازدواجية تصل إلى حد التناقض المطلق، فهو يختار ابن عمه وابن طائفته أو فئته، وبعد اعلان النتائج يأتي ليجلد المجلس، ولا أتحدث عن هذا المجلس فقط بل أتحدث عن كل المجالس.

□□□

توضيح الواضح: إذا كان المجلس سيئا إلى هذا الحد الذي يزعمون.. فمن الذي اختار وانتخب أعضاءه؟!